



منظمة المدن العربية
المعهد العربي لإنماء المدن

إدارة النمو العمراني لمدينة الرياض من منظور اقتصادي

م. نداء بن عامر الحربي

المصدر

مؤتمر : تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى

القاهرة / جمهورية مصر العربية

٩ - ١١ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ١٩ - ٢١ مايو ٢٠١٣م

سجل البحوث و أوراق العمل

جميع الحقوق محفوظة للمعهد العربي لإنماء المدن

إدارة النمو العمراني لمدينة الرياض من منظور اقتصادي

م. نداء بن عامر الحربي

مهندس تخطيط وتصميم عمراني - المملكة العربية السعودية

ملخص البحث :

ظهرت في العالم تغيرات عديدة في السنوات الأخيرة بعد الثورة الصناعية ، والنمو الديمغرافي المتنامي للسكان والموافق لانتقال السكان من الريف إلى المدن ، أين أكثر من نصف سكان المعمورة أصبح حضري لتضافر عدة أسباب. ومن هذا المنطلق حاول العمرانيون إيجاد حلول مناسبة وأنظمة تسيير كفيلة لمواجهة أو مواكبة هذه التحديات ، من أجل تكامل وتناسق حضري تتوجها لهذه الحلول ، لقد أدى النزوح الريفي إلى كثرة الطلب على متطلبات الحياة الحضرية ، ويعد هذا المتغير هو أساس التنمية الحضرية والاقتصادية في المدينة ، ومن هنا فإن النمو المتسارع للرياض زاد من اتساع رقعة التنمية الحضرية والاقتصادية فيها ، حيث أصبحت محاولة تجسيدها واقعيًا أمرًا صعبًا بالنظر إلى أبعاد التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

إن ضبط المنظومة الاقتصادية والحضرية هي ملائمة اقتصاد التجمعات الحضرية بهدف خلق فرص العمل وتوزيع الوظائف وهذا يتطلب توفير البنية التحتية الكاملة والمرافق العامة والخدمات المختلفة حتى تكون لها قاعدة لاستقبال الاستثمارات .

وأثارت التجربة العديد من التساؤلات ، من أهمها هل توجد رؤية مستقبلية وطنية تراعي استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. هل التنمية الاقتصادية في الرياض تتطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية التنظيمية ، فهي تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي ، وكذلك في نصيب الفرد منه ، وهذا يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل.

ولتحقيق ذلك سوف يتم مراجعة الدراسات السابقة والإستراتيجيات التي اهتمت بإدارة التنمية الحضرية وتنمية العمران بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص ، وذلك على المستوى المحلي والدولي للخروج بالنتائج والتوصيات التي توجد إطار عام للتشريع .

المقدمة :

إن مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية تضم كافة الوزارات والهيئات و الدواوين ، والمؤسسات العامة ؛ فهي عاصمة وطنية وإقليمية ، وتعتبر الرياض مركزا وطنيا للتعليم العالي ، فانتشرت فيها الكليات والمعاهد والجامعات ، وازدهرت فيها الحركة الثقافية .

كما انتشرت في الرياض الأسواق بمجموعاتها الثلاث: وسط المدينة ، وهي التي تختص ببيع المصنوعات والملابس التقليدية ، وأسواق جنوب المدينة التي يغلب عليها الطابع التراثي والشعبي ، والأسواق الحديثة التي تنتشر شمال الرياض بمجمعاتها التجارية ، وأسواقها المركزية الضخمة.

وتزخر الرياض بالأماكن السياحية والتاريخية والتراثية والترويحية ، وتتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية من مالية ومصرفية ، تجارية وصناعية ، وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله دخلت الرياض ومعها المملكة العربية السعودية منظمة التجارة الدولية ، وبدأت بتحديات عالمية تؤهلها للقيام بدور فاعل على المستوى العربي والإسلامي والدولي.

من الأولويات الموضوعة للمملكة عامة والرياض خاصة هي إدارة النمو العمراني في ضل هذه التحديات الاقتصادية وتحويلها إلى شريك فعال في التنمية الاقتصادية للمدينة لما لها من إيجابيات تساعد على الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية للمدينة من حيث جذب رؤوس المال المحلية والأجنبية وتوظيف وتدريب العمالة الوطنية وجعل الرياض مقصدا هاما على المستوى الإقليمي والعالمي.

إن تنمية اقتصاديات العمران في مدينة الرياض تواجه معوقات إدارية وتنظيمية واجتماعية مما كان له أثر سلبي طوال السنوات الماضية ، وبعض هذه المعوقات هي عامة و غالبية على معظم مدن المملكة و إن كان البعض منها خاص بالرياض لمكانتها كعاصمة ومركز للحكومة وتركيبها السكانية وعدم وضوح الرؤية ، ولعل ذلك كان له أكبر الأثر على عزوف المستثمرين من توظيف أموالهم في القطاع هذا الاقتصاد وبنيته الأساسية مما أدى إلى تأخير التطور الاقتصادي للرياض كأحد تحديات المخططات العمرانية الحاكمة للمدينة . ومن الجدير بالذكر أن الرياض لديها من عوامل الجذب الصناعي ما يمكنها من تبوأ مكان الصدارة على المستوى الإقليمي ولكن حتى الآن لم توجد جهة لها الخبرة التنفيذية والقدرة على أخذ زمام المبادرة لتطوير النمو العمراني من منظور اقتصادي يسهم في رفع كفاءة وتحسين دخل السكان بالرياض والترويج لها .

ولقد شهدت مدينة الرياض خلال السنة الماضية ١٤٣١-١٤٣٢ (هيئة المدن الصناعية - ٢٠١١) طفرة في نمو السكان حول المدن والمناطق الصناعية وذلك التطور في معدلات النمو لم يكن نتيجة

جهود ترويجية قامت بها الجهات الرسمية بل كان مردود طبيعياً لمركز الرياض التجاري والمالي ، والنهضة الاقتصادية التي تشهدها في الفترة الحالية. ولكن لا يمكن أن نعول على استمرار هذا التطور في عدد زوار مدينة الرياض ما لم يوجد هناك دعم و تنفيذ لخطة إستراتيجية متكاملة على كافة التوجهات تعمل نحو تحقيق أهداف ملموسة و واقعية من قبل جهة محددة.

الأهمية والهدف من البحث :

تطبق في الرياض تشريعات على المدينة والأمانة ، وقد ذكر أعلاه بأن الكثير من تلك التشريعات ملائمة للتحدي الذي تواجهه مدينة تتطور بسرعة . إلا أنه ذكر أيضاً بأن فجوات وتداخلات في التشريعات الحالية وبأنه سيكون من الضروري التأكيد بأن التوصل إلى وضع تشريعات تتلاءم مع المهمة الرئيسية المستقبلية للإدارة الحضرية للمحافظة على المدينة ونموها .

يتضمن الإطار التشريعي المقترح بعض الأمور التي لا تتوافق مع التشريعات الحالية ، إلا أن أجزاء أخرى كذلك التي تتطلب تقويم التأثيرات البيئية أو حماية التراث أو التشاور مع السكان ربما تكون جديدة بالنسبة للرياض.

هناك أمور تشريعية أخرى في التشريعات ذات العلاقة أشير إليها وستحتاج إلى دراسة إضافية ، وسيكون من الضروري إيجاد قوانين جديدة أو تعديل أو إلغاء قوانين حالية تجاوبا مع التشريعات التخطيطية الجديدة . وتشمل تلك القوانين تشريعات بخصوص حماية الأشياء التراثية وإدارة الأراضي وإدارة حماية البيئة الخ.

مفهوم التنمية الحضرية :

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام ١٩٥١م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام ١٩٥٧م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلي المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام ١٩٥٨ م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدأ يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني

والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية.

فالتنمية الحضرية هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها .

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى ٢٠٠٠ نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزيد عن ١٠٠٠٠ نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج ، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات ، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعدد الاجتماعي ، وتنظيم التفاعل الاجتماعي ، وترتبط التنمية بنمو الدولة ، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الأيكولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن .

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعترى المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار .

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت ١٩٦٩ بحثاً عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المختلفة، ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن ، وبرامج المدن النموذجية ، ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام ١٩٤٧ ، وفي عام ١٩٦٨ ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض .

ويرى فورستر إن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة ، حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين .

((وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجياً وتكنولوجيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى)) .

وترى منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركة،المواطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا .

ويعرف "حسين عبد الحميد رشوان"التنمية الحضرية" أنها عملية نشاء المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذى يعترى المدينة ، من حيث ازدياد الكثافة السكانية ، والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفى ضوء الضبط الذى لا يستند على أسس قرابية ، وكذلك تجديد وإقامة المباني ،والتغير الجوهري في استخدام الأرض .

عوامل التنمية الحضرية

صنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية :

١: الإنسان والجماعات .

٢: البيئة الطبيعية .

٣: البيئة التي صنعها الإنسان .

٤: النشاطات

إدارة التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض :

١ - الوضع الحالي

ليس هناك جهاز أداري متخصص لاقتصاد المدينة حيث المهام مشتتة بين جهات حكومية عدة واتخاذ القرار الاقتصادي علي مستوي المدينة يواجه عقبات عدة في سبيل إقراره وكذلك يستغرق اكتشاف المشكلة و إيجاد الحلول لها وقت أطول وذلك لان الجهات الحكومية معنية بالاقتصاد علي المستوي الوطني وليس للرياض فقط

ب - الأسباب والمبررات الداعية لإنشاء إدارة التنمية الاقتصادية

حددت استراتيجية التنمية الاقتصادية الحاجة إلى تشكيل إدارة التنمية الاقتصادية مع عدد من الإدارات والتنظيمات الجديدة كإحدى الطرق الكفيلة بأحداث التغييرات اللازمة في اقتصاد المدينة، حيث تتولى هذه التنظيمات مسؤولية تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية، وعن إدارة مختلف برامج

التممية. وكذلك لمتابعة المهام الاقتصادية الموصى عليها في المرحلة الثانية كما نصت عليها التوصيات .

ج - المقترح

١) إدارة التنمية الاقتصادية :

سوف تعمل تحت إشراف السلطة التي تتولى مسؤولية "استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض" / الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. وستتولى "إدارة التنمية الاقتصادية" مسؤولية تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية". وبالإضافة إلى تلك الإدارة هناك حاجة إلى تشكيل عدة وحدات إدارية لتنفيذ البرامج والإجراءات المحددة الموضحة في استراتيجية التنمية الاقتصادية. وتشمل تلك الوحدات ما يلي:

- مجالس الصناعات المترابطة:

يكون هذا المجلس مسئول عن تلك القطاعات وإعداد خطط تنمية تلائم الفرص والمعوقات المحددة التي تواجه كل صناعة بهدف تطوير مجموعات قوية من تلك القطاعات الصناعية بمدينة الرياض.

- وحدة المشاريع الرئيسية:

لتعزيز وتسهيل واجتذاب الاستثمارات بتلك الصناعات (السياحية, الصحية, التعليمية, التقنية, التحويلية, المعلومات والاتصالات , الخدمات المالية) علاوة على القيام بالتسويق العام لمدينة الرياض.

- وحدة الروابط الصناعية والتجارية:

لإدارة المعارض التجارية بانتظام والتي من خلالها تتاح الفرصة للموردين المحليين الالتقاء بالمنتجين المحليين والتقدم بطلباتهم للحصول على العقود التي يصدرها أصحاب الصناعات التي تتركز بالمدينة.

- وحدة المشاريع المشتركة:

يكون من مهامها الرئيسية التنسيق والترتيب مع أصحاب الأراضي ومطوري الأراضي بغرض تكوين مشاريع مشتركة بينهم مثل تطوير المناطق الصناعية بالمحور الغربي والشرقي (المقترح), وتطوير وتصميم مناطق صناعية وتجارية وتوفير المرافق العامة للأراضي.

- وحدات البحوث والدراسات:

يقترح أن تعمل هذه الوحدات على أساس مردود تجاري بحيث يكون لها نوع من الترتيبات باستخدام التجهيزات بمراكز الأبحاث والجامعات التقنية لرسملة الآتي:

برامج الأبحاث في تقنية البيئة الصحراوية والأنظمة الإدارية
الأبحاث العامة في جميع المجالات.

- وحدات لمساندة (حضانة) الأعمال:

ستتم إقامة هذه المشروعات للمساعدة في تنشئة وتطوير وحضن الأعمال وإعداد برامج تدريب في موقع العمل.

- شركات تطوير المناطق المفتوحة:

يقترح أن تأسس شركة بمجلس إدارة من المجتمع يتم تمويلها على أساس المناصفة عن طريق عقود عمل بين رجال الأعمال المحليين والدولة لإصلاح المناطق البيئية التي تدهورت حالتها وإعادة المواقع التراثية إلى سابق عهدها. وتطوير المناطق المفتوحة مثل وادي حنيفة والمناطق المقترحة في المخطط الهيكلي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمسؤولية ومشاركة "إدارة التنمية الاقتصادية للمدينة" فإنه لن يتم التعاون مع كل تلك الوحدات بنفس الطريقة، حيث سيتم تشغيل بعضها كجزء من "إدارة التنمية الاقتصادية للمدينة". في حين أن الوحدات الأخرى سوف يكون دورها مقتصرًا على تقديم التسهيلات والتجهيزات المهمة والتشكيل والتنظيم المطلوب لتأسيس المؤسسات المطلوبة. كذلك تحتاج الهياكل التنظيمية المقترحة لتنفيذ "استراتيجية التنمية الاقتصادية" إلى التأمل والأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في المدينة مثل السياسات والبرامج الوطنية والمحلية والتي تقوم بإدارتها جهات أخرى.

أهداف الإدارة المقترحة :

- متابعة القضايا الاقتصادية علي مستوي المدينة
- التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة باقتصاد المدينة
- دراسة القضايا الحرجة التي تشكل تحديا لاقتصاد المدينة وإيجاد الحلول لها
- العمل علي تحقيق تنمية اقتصادية في مدينة الرياض .
- إيجاد مناخ اقتصادي نشط ومتجدد .
- متابعة المهام الاقتصادية الموصي عليها في المرحلة الثانية .
- تنويع الاقتصاد عن طريق اختيار صناعات وأسواق معينة حيث تتوفر للرياض الفرصة لإيجاد دخل جديد من مبيعات الصادرات وإحلال الواردات والاحتفاظ بالمدخرات .
- التأكيد على الميزة التنافسية لاقتصاد المدينة بحيث يكون منافساً قدر الإمكان في وصوله إلى

مصادر الدخل الجديدة .

- الاهتمام المبكر بإيجاد فرص وظيفية جديدة للسعوديين خصوصاً الشباب منهم ممن ينضمون إلى القوى العاملة لأول مرة.

كما يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات متوافقة مع سياسات التنمية الوطنية. الأجهزة والوزارات الحكومية التي لها علاقة مع إدارة التنمية الاقتصادية : هي أجهزة إدارية ومهامها واختصاصاتها .

المجلس الاقتصادي الأعلى

بلورة السياسة الاقتصادية للملكة وصياغة البدائل الملائمة التنسيق مع الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية وما تقضي به قرارات مجلس الوزراء في الشؤون والقضايا الاقتصادية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك ورفع تقرير دوري بذلك إلى مجلس الوزراء دراسة الإطار العام لخطط التنمية والسياسة المالية أسس إعداد الميزانية وأولويات أوجه الأنفاق ومشروعات الأنظمة واللوائح المتعلقة بالأمر الاقتصادي ومشروعات الاتفاقيات والاقتصادية والتجارية وأنظمة حماية البيئة وما يحال إليه من مجلس الوزراء أو المقام السامي وما ترفعه إليه اللجان والجهات الحكومية لمجلس الوزراء حول القضايا الاقتصادية تكليف الجهات الحكومية ذات العلاقة أو التعاقد مع بيوت الخبرة أو الاستعانة بمن يراه من الخبراء لإعداد الدراسات والبحوث والتقارير حول الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الاستماع لما يقدمه محافظ مؤسسة النقد السعودي من معلومات وتقارير وسياسات نقدية

وزارة المالية

رسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة ومراقبة تنفيذها إعداد الميزانية العامة للدولة ومراقبة تنفيذها ضبط الحسابات الجارية بين وزارة المالية وكافة أجهزة الدولة الإشراف علي إقفال حسابات ومصرفات الدولة السنوية الإشراف علي إقفال الإيرادات والمصرفات السنوية تحصيل الرسوم الجمركية وبيع تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية

متابعة ودراسة مستوي واتجاهات النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات واقتراح ما يؤدي تطويره
إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية للمملكة وتمثيلها في المنظمات الاقتصادية الدولية
وضع المواصفات اللازمة لتأمين المواد اللازمة للأجهزة الحكومية
الإشراف علي أملاك الدولة

وزارة التجارة والصناعة

- ١ - تنظيم وسائل تنمية التجارة والأسواق الداخلية وأمور التخزين والأسواق
- ٢ - الإشراف علي الغرف التجارية وأنظمتها
- ٣ - وضع الأنظمة الخاصة بالموازن والمكايل والدمغ الخاصة بالمصوغات المعادن النفيسة
- ٤ - تنظيم شئون الاستيراد والتصدير والتعريف الجمركية
- ٥ - العمل علي تحقيق نمو مضطر للصناعة وانتشارها في المملكة
- ٦ - تهيئة المناخ الصناعي الضروري في المملكة والعمل علي إرسائها
- ٧ - العمل علي خلق توازن في التنمية الصناعية عن طريق تنمية المناطق الأقل ٨ - نمو دراسة
الأمور الاقتصادية التجارية في الدولة وعلاقتها بالتجارة الخارجية
- ٩ - وضع مشاريع الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى وتعيين الملحقين التجاريين
- ١٠ - وضع مشاريع المتعرفة الجمركية بالتنسيق مع وزارة الخارجية
- ١١ - تنفيذ نظام الشركات واقتراح تعديله والقيام بالتفتيش عليها
- ١٢ - دراسة المشاريع المقترحة ذات الصبغة الاستثمارية بالتعاون مع وزارة المالية ومن ثم الرفع
لمجلس الوزراء
- ١٣ - إجراء الإحصاء التجاري لمعرفة الميزان التجاري للواردات والصادرات والإنتاج المحلي بأنواعه
- ١٤ - المحافظة علي التوازن التجاري في المملكة عن طريق تنويع عن طريق ١٥ - تنويع وتحديد
السلع المستورة لمنع المنافسة علي الاستيراد بشكل يؤدي إلى التضخم
- ١٦ - مكافحة الغش التجاري بأنواعه
- ١٧ - تحليل العينات التجارية في المعمل
- ١٨ - الإشراف علي تطبيق أنظمة العلامات التجارية
- ١٩ - إصدار الرخص اللازمة لمزاولة الأعمال التجارية ولمهن الحرة المعروفة بالسجل التجاري

وتسجيل الدفاتر التجارية للأفراد والشركات

٢٠ - الإشراف علي إقامة المعارض والمؤتمرات التجارية والصناعية المحلية والدولية

وزارة الاقتصاد التخطيط

وضع تقرير اقتصادي دوري عن المملكة يتضمن تحليلا لاقتصادها وبين مدي التقدم الذي أحرز وما يتوقع له من تطورات

وضع خطط التنمية الاقتصادية التي تنفيذها موافقة مجلس الوزراء

تقدير إجمالي المبالغ اللازمة لتنفيذ خطط التنمية التي يوافق عليها مجلس الوزراء

وضع الدراسات الاقتصادية اللازمة في الأمور التي تتطلب ذلك وتقديم توصياتها التي تنتهي إليها

التعاون مع الوزارات والأجهزة المستقلة في شؤون التخطيط المتعلقة بها

تقديم المشورة الفنية بأمر الملك

مصلحة الإحصاءات العامة

وأوكل لها مهمة إجراء جميع أنواع الإحصاءات سواء التجارية أو الاقتصادية أو الصحية أو التعليمية

أو الصناعية أو المالية أو ١- الزراعية حسب الاقتضاء

٢- كما أوكل لها النظام وضع المناهج العلمية والتعليمات الإحصائية والفنية التي تتولى بموجبها

الأقسام الإحصائية بالأجهزة الحكومية الأخرى جمع وإعداد الإحصاءات المتعلقة بأعمال ذلك الجهاز،

بحيث تقوم تلك الأقسام بتزويد مصلحة <style="mso-spacerun: yes SPAN">

الإحصاءات العامة بالبيانات بانتظام .

وزارة المياه والكهرباء

تحقيق السياسة والخطط الموضوعة لكهربية مناطق المملكة لمواكبة الاحتياج في مجال التصنيع

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تأمين وتنظيم فعال للخدمات الكهربائية فيما يتعلق بتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بموجب

مواصفات قياسية

المؤسسة العامة للتعليم الفني التدريب المهني

١- القيام بالتعليم الفني في مجالاته المختلفة كالصناعة والزراعة والتجارة والعمل علي تطويره .

٢- رعاية التدريب المهني بمختلف أنواعه وكذلك تدريب الموظفين .

٣- أعداد الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تطوير الأداء لدي الأيدي الوطنية في المجالات الفنية

والحرفية .

الهيئة العامة للاستثمار

الترخيص بصفة دائمة أو مؤقتة لاستثمار راس المال الاجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة خلال (٣٠) يوما من تاريخ استيفاء البيانات المطلوبة توفير المعلومات والإحصائيات والإيضاحات للراغبين في الاستثمار . كما تقدم لهم الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز معاملات استثماراتهم تبليغ المستثمر الأجنبي كتابيا عند مخالفة أحكام نظام الاستثمار الأجنبي أو لائحة لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة إصدار اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي

الهيئة العامة للسياحة والآثار

تقديم مشروعات البنية الأساسية للمناطق السياحية ووضع البرامج اللازمة لاستكمالها تذليل المعوقات التي يتعرض لها النشاط السياحي وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمرين إقامة مركز معلومات شامل و إعداد خطة إعلامية لتشجيع السياحة وتنشيطها بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإصدار المواد الإعلامية اللازمة إجراء مسح شامل للمناطق السياحية في المملكة وتحديثه دوريا بالاتفاق مع الجهات المعنية وتقويم الإمكانيات السياحية لكل منطقة دعم الجهود التي تساعد علي تنمية السياحة وتشجيعها والمحافظة علي المواقع السياحية والحرف والصناعات والأسواق الشعبية وحمايتها من الاندثار التنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية والمعنية فيما يخدم أغراض السياحة تعزيز التعاون والتنسيق بين المملكة والدول الأخرى بما يحقق أهداف القطاع السياحي

الغرفة التجارية الصناعية

أهداف واختصاصات الغرف التجارية الصناعية الرياض :

١. جمع ونشر كافة المعلومات والإحصاءات التي تتصل بالتجارة والصناعة.
٢. إعداد البحوث المتعلقة بالتجارة والصناعة.
٣. إمداد الجهات المختصة بالبيانات والمعلومات في المسائل التجارية والصناعية المختلفة.
٤. تقديم الاقتراحات بشأن حماية التجارة والصناعة من المنافسة الأجنبية.

٥. إبلاغ التجار والصناع بالأنظمة والقرارات والتنظيمات ذات المساس بالأمر التجاري والصناعية.
٦. إرشاد التجار والصناع إلى البلدان والمناطق التي يستوردون منها أو يصدرين إليها بضاعتهم.
٧. فض المنازعات التجارية والصناعية بطريق التحكيم، إذا اتفق أطراف النزاع على إحالتها إليها.
٨. تبصير التجار والصناع بفرص الاستثمارات الجديدة في المجالات التجارية والصناعية عن طريق التنسيق مع الجهات المختصة.
٩. تشجيع التجار والصناع وحثهم على الاستفادة من بيوت الخبرة المحلية والأجنبية وتشجيع الاستثمارات في المشاريع المشتركة للمساهمة في تحقيق التنمية.
١٠. يجوز للجنة بعد موافقة وزير التجارة إقامة المعارض والأسواق ومراكز التدريب الفنية وكل ما من شأنه الإسهام في تقديم وتطور التجارة والصناعة.
١١. يجوز للجنة بعد موافقة وزير التجارة الاشتراك في المؤتمرات التي تتصل بطبيعة نشاطها وتنظيم إرسال واستقبال الوفود التجارية والصناعية.
١٢. تصرف وتصدر الغرف الشهادات والمحركات والمستندات التي يحددها وزير التجارة بقرار منه وذلك مقابل رسم يحدده وزير التجارة.

القطاعات والصناعات الواعدة كامنة النمو في الرياض :

مهمة دراسة أولية للقطاعات والصناعات الواعدة كامنة النمو ذات المزايا التنافسية: تحديد الصناعات والقطاعات حسب أولوياتها التنموية ووضع الخطط والبرامج التسويقية لها. ومن هذه الصناعات: تقنية المعلومات والاتصالات، صناعة التقنية والأبحاث والتنمية، والتعليم، الخدمات المالية، والصناعات الصحية.

فلا بد من أعداد خطط تطويرية تتناسب مع الفرص والمعوقات المحددة التي تواجه كل صناعة. ووضع برنامج لدراسة وتحليل المتطلبات المكانية للشركات واحتياجاتها الاستثمارية ومن الصناعات: تقنية المعلومات والاتصالات، صناعة التقنية والأبحاث والتنمية، والخدمات المالية. مع وضع برنامج لدراسة وتحليل المتطلبات المكانية للشركات واحتياجاتها الاستثمارية التي تحتاجها المدينة لمواكبة تلك القطاعات القائمة : قطاع التعليم، والقطاع الصحي حيث ان تطوير هذان القطاعان سوف يولد دخلا إضافي للمدينة وفرص وظيفية جديدة جذابة للمواطنين. لذلك سوف يتناول هذا الجزء في هذه المهمة الآتي:

- وضع خطط وبرامج لرفي بجودة ورفع مستوى خدمات التعليم و الصحة المقدمة بالمدينة من اجل تحقيق أهداف التصدير .
- وضع برامج لمراقبة الجودة لمستوى الخدمات المقدمة.
- إعداد برنامج لتطوير وتسويق الخدمات الصحية في مدينة الرياض لتصبح على مستوى تنافسي عالميا
- تطوير خطط تسويقية عالمية لترويج الخدمات الصحية المتخصصة خاصة لدول مجلس التعاون والبلدان العربية والإسلامية
- تطوير برامج تعليمية تتناسب مع احتياجات ومتطلبات دول مجلس التعاون والدول العربية
- وضع خطط وبرامج تطويرية لصناعة تقنية المعلومات والاتصالات
- دعم الخدمات المالية و مرجعة القيود المفروضة علي التراخيص للبنوك والوسطاء
- وضع مراكز تدريبية لتطوير الخدمات الشخصية والمهنية
- إيجاد القنوات المشجعة علي تمويل المشروعات ودعم العملية التجارية في المدينة
- تنمية الصناعات التقليدية لإحلال الواردات
- وضع برامج لرعاية الاعمال الناشئة مثل خدمات مسك الدفاتر
- دعم وتنمية الصناعات المرتبطة بالنقل الجوي
- دراسة وتحليل المتطلبات المكانية لغرض الاستثمار في المدينة وتذليل الصعوبات التي تواجه التطوير الصناعي والتجاري في المدينة وتوفير التجهيزات الاساسية عالية الجودة في المواعيد المحددة وبأسعار تنافسية
- وضع خطط وبرامج لرفي ورفع مستوى خدمات التعليم والصحة لخدمة أهداف التصدير
- إعداد برنامج لتطوير وتسويق الخدمات الصحية وجعلها ذات ميزة تنافسية
- تطوير برامج تعليمية مناسبة للدول العربية والإسلامية

تجربة المبادرة الاقتصادية لمطار الملك خالد الدولي

أشارت توصيات المرحلة الثانية من مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل إلى تخصيص منطقة جغرافية كبيرة مناسبة حيث أن استغلال مطار الملك خالد الدولي والعمل على تخصيصه كمنطقة اقتصادية جديدة ورئيسية لجذب للاستثمارات الخاصة أن ترفع معدلات نمو اقتصاد مدينة الرياض بشكل مهم. لذلك تكمن أولوية المبادرة الاقتصادية المطار الملك خالد الدولي في أهميته الاقتصادية

لاقتصاد المدينة. وللاستفادة من هذا المورد الحيوي، يتطلب العمل على تهيئته كمنطقة اقتصادية جديدة عن طريق عمل التنظيمات والترتيبات القانونية وتكوين البيئة المناسبة لاستغلال هذا المورد الحيوي الاستغلال الأمثل ليكون بمثابة نقطة التركيز لمنطقة اقتصادية جديدة. وذلك لاجتذاب نطاق أكثر من الاستثمارات الخاصة السعودية والأجنبية. واجتذاب الصناعات المرتبطة بنقل الركاب والبضائع جوا وكذلك الصناعات الفضائية والدفاعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية الى اقتصاد مدينة الرياض. كذلك تحقيق زيادة في إيجاد الفرص الوظيفية لدى القطاع الخاص بما في ذلك تحقيق زيادة كبيرة في تطوير المهارات وفرص العمل للمواطنين السعوديين. وترى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الاستفادة القصوى من هذا المورد الحيوي وتوضيح إسهاماته في الاقتصاد المحلي. والسعي للحصول على موافقة الجهات المسؤولة عن المطار وحثهم على المشاركة في العمل. الجبهة الثانية تتمثل في كيفية استغلال المطار الاستغلال الاقتصادي الأمثل، وهذا يعتمد اعتمادا كبيرا على مدى تجاوب الرئاسة العامة للطيران.

إنشاء المناطق الجغرافية الاقتصادية (مداخل المدينة)

أوصت المرحلة الثانية من المخطط الاستراتيجي عند وضع الأفكار الخاصة بالمبادرات الاقتصادية الجديدة لمدينة الرياض إلى نتيجة مفادها أن الرياض يمكنها عن طريق تخصيص مناطق جغرافية جديدة كنقاط جذب رئيسية للاستثمارات الخاصة أن ترفع معدلات نموها الاقتصادي بشكل مهم. لذلك تم اقتراح إنشاء منطقتي أعمال عند مدخل المدينة الغربي ومدخل المدينة الشرقي بحيث تكونان على مستوى حجم كبير ولمة بكافة النشاطات التسويقية والترفيهية. بحيث يحدد لتلك النشاطات قطع أراضى كبيرة وبأسعار رمزية ويتاح إقامة مجمعات تجارية ومنطقة أعمال ونشاطات وترفيهية. وإقامة مجمعات تجارية متوافقة مع مرافق ترفيهية ومواقف رحبة للسيارات يقصدها الناس للتسوق بكميات كبيرة وأسعار اقل من المعتاد، وذلك لتشجيع إقامة وانتشار المخازن الكبيرة .

تمويل المرافق العامة

- وضع نظام تمويل سندات التجهيزات الأساسية مع عائدات متغيرة مضمونة من قبل الدولة لاستثمارها في توفير التجهيزات الأساسية.
- وضع برنامج لدراسة الاستثمارات العامة وأسواق توظيف رؤوس الأموال المشاركة (Venture Capital Market) وذلك لتحديد كل من معوقات الاستثمار والفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصاد المحلي.

- تطوير مصادر جديدة لتوفير المبالغ اللازمة لتمويل التنمية الحضرية خاصة بالنسبة لتوفير الإسكان والتجهيزات الأساسية.
- مراجعة الهياكل التنظيمية الإدارية للمدينة على أساس نموذج المشتري للخدمة والمقدم لها. وكذلك القيام بعملية مراجعة لكافة الأنظمة وتحديد عمر افتراضي لها مع تحديد المتطلبات النهائية للأنظمة الحالية (والتي تتطلب تحليل المنفعة والتكلفة لكافة الأنظمة الجديدة) لتحديد وإزالة الحواجز النظامية التي تعيق.
- وضع برنامج لتحويل كافة الجهات المسؤولة عن توفير التجهيزات الأساسية بالرياض إلى قطاعات تعمل على أسس تجارية أو شركات تجارية عامة.
- وتحديد مشروعات نموذجية لتوفير التجهيزات الأساسية بالمناطق التي تعاني من عجز، عن طريق برامج تطويرية ينفذها القطاع الخاص مثل برنامج البناء والامتلاك والتشغيل (BOO) أو برنامج البناء والامتلاك والتشغيل وتحويل الملكية إلى الدولة (BOOT)، وتحديد خطط وبرامج لتحويل كافة الجهات المسؤولة عن التجهيزات الأساسية إلى مؤسسات تعمل على أساس تجاري ودراسة فوائد دمج أو خصخصة تلك الجهات فيما بعد. وإضافة برامج التنمية المرحلية والتي يتم بمقتضاها استرجاع التكاليف الإضافية المترتبة على تطوير مناطق خارج نطاق التنمية المرحلية. بحيث يتعين على المطورين تسديد التكاليف الإضافية لتوصيل وتمديد التجهيزات الأساسية وذلك ضمن ترتيبات أسعار عادلة ومن ضمن الاساليب
- وضع نظام تمويل سندات التجهيزات الأساسية مع عائدات متغيرة مضمونة من قبل الدولة لاستثمارها في توفير التجهيزات الأساسية.
- تحديد وتطوير مصادر جديدة لتوفير المبالغ اللازمة لتمويل التنمية الحضرية خاصة بالنسبة لتوفير الإسكان والتجهيزات الأساسية مراجعة الهياكل التنظيمية الإدارية للمدينة على أساس نموذج المشتري للخدمة والمقدم لها.

العناصر الرئيسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية للرياض هي :

١. تنويع الاقتصاد :

يستند هذا العنصر إلى الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة وتقليل الاعتماد على الحكومة والقطاعات النفطية، حيث يمثل حجم القطاع الحكومي واعتماد القوى العاملة السعودية على الوظائف التي توفرها الدولة نقاط ضعف رئيسية في اقتصاد الرياض. حيث تعني قيود التمويل الحكومي التي

جلبها تدهور إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط والقيود على الإنتاج أنه لن يكون بالإمكان الإبقاء على معدلات النمو السابقة في الوظائف الحكومية. وقد يكون من الضروري تخفيض حجم هذا القطاع. ونظراً للأسباب السالفة الذكر فإنه لا بد من تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وتطوير مبادرات جديدة من قبل القطاع الخاص.

٢. رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية :

تعتمد التنمية الاقتصادية على قوة المزايا التنافسية للمدينة، والتي بدورها تتطلب توفر الأتي (١) قوى عاملة نشطة ذات مهارات عالية وجيدة التدريب تتوافق مع متطلبات سوق العمل، (٢) وجود أنظمة واضحة وفعالة ومؤسسات تنظيمية ذات كفاءة عالية، (٣) توفير كافة المرافق العامة والخدمات عالية الجودة وفي مواعيدها المحددة، (٤) التطوير والاستخدام الأمثل للمزايا التنافسية التي تتيحها موارد المدينة ومنطقتها وكذلك تطوير سوق رأسمال مفتوح .

٣. توظيف العمالة السعودية :

تحتاج مشاركة القوى العاملة السعودية في سوق العمل زيادتها وتوسعتها في مجال الحصول على الوظائف. وهذا أمر مهم على وجه الخصوص إذا أخذنا في الاعتبار العوائق التي تحد من نمو القطاع الحكومي وسياسات تقليص الأنفاق. حيث تتطلب زيادة مشاركة القوى العاملة السعودية إلى التدريب المناسب، وبرامج لتطوير مكان العمل، وحث السعوديين بقبول العمل في المجالات والوظائف التي يشغلها الوافدين حالياً. حيث ان الجزء الأكبر في هذا العنصر يتمثل في تطوير الوظائف للقوى العاملة السعودية الشابة والمتنامية بسرعة.

تقييم الوضع الراهن والمتوقع للأطر والتشريعات لمدينة الرياض :

١ - الصلاحيات الحالية والإطار التشريعي :

إن الصلاحيات الحالية للجهات المشاركة في التخطيط لا تستند بوجه عام إلى تشريع أساسي معين. أنشئت الهيئة العليا بقرار من مجلس الوزراء وليس بموجب تشريع أساسي. أنشأ مجلس الوزراء في الوقت نفسه مركز المشاريع والتخطيط باعتباره الذراع الفني للهيئة العليا وبدون تشريع أساسي مرة أخرى . تتمتع الهيئة العليا بصلاحيات وضع الاستفسارات. فوضت وزارة الشؤون البلدية والقروية صلاحيات إلى الأمانة ضمن التشريعات الحالية ، إلا أن النتيجة كانت أن الأمانة لم يكن لديها مرة أخرى أي تشريع أساسي وربما لا تحتاج إليه . ويجوز للهيئة العليا أن تفوض بعض الصلاحيات للأمانة.

إن هذا الغياب لصلاحيات التشريعات الأساسية يخلق بعض الصعوبات في إعداد الإطار التشريعي عندما يتعلق الأمر بتحديد الجهات المسؤولة عن إعداد المخططات والجهات المسؤولة عن اعتماد تلك المخططات ومقترحات التنمية وكذلك الجهات المسؤولة عن النظر في الاستفسار أو في وضع الاستفسارات.

إن جميع تلك الصلاحيات بيد الهيئة العليا أو وزارة الشؤون البلدية والقروية في الوقت الحاضر. وفي كل من تلك الحالات وجهتا بتنفيذ بعض الإجراءات على التوالي من قبل مركز المشاريع والتخطيط أو الأمانة. وإذا عكست التشريعات المستقبلية هذا الإطار فعندئذ ستكون الهيئة العليا ووزارة الشؤون البلدية والقروية هما الجهة المقدمة للاقتراح والمعتمدة له والمستفصرة عن الصلاحيات القضائية الخاصة بكل منهما.

سيكون حمل العمل كبيراً ، ولما كانت الهيئة العليا تجتمع في الوقت الحاضر ٤ مرات في السنة فإن دورها سيتغير بشكل كبير وسيتغير حتماً دول كل واحد من تلك الجهات.

وعند إعداد هذا الإطار كان على الخيارات أن تشير دائماً إلى المسؤوليات الحالية ، أي الهيئة العليا بشكل جوهري أو الإشارة إلى الجهة التابعة لها للمساعدة في توضيح المقصود من التشريع.

لقد تم اختيار هذه الأخيرة ببساطة من أجل التوضيح وتم تبني مصطلح " المركز " لتلك الجهة التي هي تابعة للهيئة العليا وبعد ذلك يتم استخدام ذلك المصطلح في سياق هذا الدليل والمستندات ذات العلاقة للمساعدة في توضيح الترتيب المختلف للقرارات.

وعند النظر في هذا الإطار التشريعي ستحتاج الهيئة العليا ومجلس الوزراء إلى دراسة ما إذا كان النظام الحالي مناسباً و / أو يمكن أن يتماشى مع حمل العمل الحالي ، وربما تريان بأن الوقت مناسب لوضع تشريع أساسي للهيئة العليا وللمركز المشاريع والتخطيط أو هيئة تطوير جديدة تتمتع بصلاحيات أو سع أو أكثر ملائمة للتحديات الجديدة التي تواجه مدينة الرياض.

٢- الملامح المهمة للإطار التشريعي :

يتميز الإطار التشريعي بعدد من الملامح المهمة وهي :

أنه أقر بالأهمية القصوى للشريعة الإسلامية.

يدخل حقوق أحكام الشريعة في إجراءات الاستئناف المقترحة.

يستند الإطار إلى مبدأ أنه واسع الانتشار في كثير من الأقطار التي لا تلزم تشريعاتها أعلى سلطة بها (والتي تفسر عادة بأنها الحكومة الوطنية) .

لا تتم مساعدة الحكومة والسكان والمطورين بواسطة مختلف التقارير (التخطيط ، البيئة ، التراث ، النقل ... إلخ) التي يرغبون بها للحصول على جميع الشروط التي تنطبق على مناطقهم أو مواقع اهتماماتهم.

لهذا يقترح الإطار دمج التشريع الخاص بتخطيط الهيكل العمراني وتخطيط استعمالات الأراضي وتخطيط النقل والتخطيط البيئي والتراث في قانون واحد.

دمج جميع تلك الوظائف في تقرير مفرد بكل مقياس مطلوب من التخطيط (حضري على مستوى المدينة ، محلي).

يسعى الإطار إلى تبسيط العلاقة بين المخططات والسياسات والعملية التي تخضع لها تلك المخططات والسياسات.

ولهذا تستند إلى المبدأ القائل بأن جميع السياسات ترتبط بمستوى مطلوب للمخطط ، سواء أكان الإستراتيجية أو المخطط الهيكل الحضرى للمدينة أو المخططات الهيكلية المحلية ولهذا يعتبر التغيير في السياسة تغيراً للمخطط ، وهذه قضية مهمة بالنسبة لتفهم المادة التالية:
تم إعداد الإطار على أساس عملية التقييم المتكامل .

ولهذا يقترح أن يكون تقييم التخطيط والتصميم الحضري والنقل وحركة المرور وتقييم التأثيرات البيئية وتقييم الترايات البيئية جزءاً من نفس القانون.

تم إعداد الإطار على أساس عملية التشاور المتكامل مع السكان؟

ولهذا يقترح تناول موضوع التشاور بشأن التخطيط والتصميم الحضري والنقل وحركة المرور والبيئة والتراث في نفس الوقت ، ولكن إذا لم يكن هذا ممكناً في قضية بذاتها فعندئذ سيكون الاستثناء إبتاع نفس العملية.

تم إعداد الإطار على أساس أنه إذا احتاج مقدم الطلب موافقة على اقتراحه الكلي وليس موافقات استتباعية أو موازية فعندئذ يجب أن يتوفر ذلك.

لهذا يقترح أن يقدم التشريع الفرصة لمثل تلك الموافقات المتكاملة على أن تتمتع السلطات المسؤولة بالمرونة اللازمة لتقرير ما إذا كان نظام الموافقة أنسب على مرحلة واحدة أو على مرحلتين.

تم إعداد الإطار على أساس عملية وجهة استئناف (أو مراجعة) مفردة .
لهذا يقترح التعامل مع حالات الاستئناف حول جميع أو كل أمر من الأمور السابقة الذكر بموجب قانون واحد ولجهة استئناف واحدة.

تم إعداد الإطار على أساس أن الأمور التي هي إدارية بشكل جوهري يجب ألا يعيقها هذا التشريع وأن المتطلبات التشريعية ينبغي أن تكون مثلى وليست قصوى.

ولهذا يحدد بعض المتطلبات بالإشارة إلى حقيقة أنها في الوقت الذي تكون فيه مطلوبة إلا أن الإدارة لا تتم خدمتها على أفضل نحو عن طريق تحديد تلك المتطلبات.

ويمكن القول بإيجاز أن هذا التشريع يقترح الآتي :

قانوناً واحداً لكافة المسائل التخطيطية.

سياسات ترتبط بالمخططات ذات العلاقة.

طلب تقويم واحد.

عملية تشاور واحدة مع السكان.

نظام موافقة واحد.

نظام مراجعة أو استئناف واحد.

تأسيس نظام مخططات.

٣- شكل التشريع الجديد:

سيكون عدد من المتطلبات في هذا التشريع المقترح مختلفاً عن التشريع الحالي أو أنها لن تكون موجودة في التشريع الحالي نظراً لأن تلك القضايا لم تنشأ عند اعتماد التشريع الحالي. لقد تمت مراجعة كافة القوانين مع نشوء قضايا جديدة ، وهناك طريقتان يمكن معالجة هذه القضايا بموجبهما ، وهاتان الطريقتان هما.

مراجعة كافة التشريعات الحالية ذات العلاقة في ضوء التحديات الجديدة وإدخال جزء من التشريع الذي يعتبر مرضياً في القائمة الجديدة (التشريع المقترح) وإلغاء التشريعات الباقية في نفس الوقت الذي يتم فيه اعتماد القانون الجديد.

مراجعة كافة التشريعات الحالية ذات العلاقة مقابل الإطار التشريعي المقترح وتعديل التشريع الحالي أو إضافته في ضوء ذلك التقويم ، وهذا قد يؤدي إلى إضافات أكثر من مواد التشريع الحالي.

وتعتبر الطريقة الأولى ، وهي اعتماد قانون جديد الأكثر وثوقاً بها.

النتائج :

تمثل إدارة النمو العمراني وخصوصاً من منظور اقتصادي لمدينة الرياض خطوة هامة نحو التطلع إلى تحقيق تنمية حضرية طموحة لمدينة ذات وزن سياسي واقتصادي واجتماعي هام . فالإنجازات المتحققة للمدينة في العقود الماضية تجعل من التطوير المستقبلي تحدياً كبيراً ليس فقط للجهات الرسمية المشاركة في صياغة مستقبل المدينة بل لجميع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة كالقطاع الخاص والسكان . ويمكننا القول بأن تطوير تفعيل أطار تشريعي لمدينة متطورة وسريعة التطور كمدينة الرياض من المعوقات الصعبة وعملية معقدة يتطلب الكثير من التفكير والتنسيق والجهود المشتركة من العديد من القطاعات المشاركة . ولكن التحدي الكبير يكمن في تضافر الجهود نحو تحقيقها .

فهذا الإطار التشريعي الذي وضع يستوجب بذل الكثير من الجهد والعمل لبناء فرق عمل مشتركة ومن مستويات مختلفة تساهم في تحويل الأحلام والطموحات إلى واقع ملموس بإذن الله . وهذا لن يتأتى إلا بالمساهمة الفاعلة لجميع الجهات ذات العلاقة بدءاً من السكان وانتهاءً بالمرجعية الرسمية العليا في المملكة ، مقام مجلس الوزراء .

وكأي خطة إستراتيجية مستقبلية فان طريق تحقيق التشريع لن يكون ميسراً وسهلاً المنال . فالتغييرات العالمية والإقليمية والمحلية المتسارعة والتداخل الدولي لتوجهاته الجديدة كالعولمة الاقتصادية والثقافية سيجعل من خطط تحقيقها للمدينة تحدياً حقيقياً . ولذلك فان المرونة والتفاعل المستمر يمثلان عنصران رئيسان في مدى نجاح الخطط التنفيذية لذلك .

التوصيات :

- دعم التوجهات الهادفة إلى إدارة النمو العمراني وفق المخطط الهيكلي العام والمخططات الهيكلية المحلية للتنمية الاقتصادية وذلك من اجل رفع كفاءة هذه الخطط .
- الحاجة إلى دمج استعمالات الأراضي من اجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في النمو العمراني .
- التأكيد بدمج التوصيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ضمن أنظمة التخطيط والبناء .
- تطبيق السياسات الاقتصادية في الإطار الاستراتيجي لمدينة الرياض بخصوص النمو العمراني وفق المعايير التنموية الاقتصادية .
- هيكله الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة نمو المدينة .
- مراجعة طرق التمويل ودراسة الإيرادات المحتملة وموازنة المصروفات وفق أجديات النمو العمراني للقطاع الاقتصادي .

المراجع :

- المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض - الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - الرياض ٢٠٠٤ م .
منال طلعت محمود ، التنمية والمجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠١ ، ص ٦٩ - ٧٠
حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩١ ، ص ٣١١-٣١٢
حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص ١١٥
محمد عبد الفتاح محمد ، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ ،
ص١٨٦
منال طلعت ، مرجع سابق ، ص ٧١
محمد عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ١٨٨
حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص ٢٤
المرجع السابق ، ص ٢٥-٢٦
محمد الجوهري ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ ، ص ١٨١
المرجع السابق ، ص ١٨٢